منظمة
الأغذية والزراعة
للأمم المتحدة

© Shutterstock

المنتدى العالمي المعني بالأمن الغذائي والتغذية

تقرير رقم 175
عن الأنشطة المنفذة
خلال الفترة من 16.09.2021
إلى 30.11.2021

منتدى الأمن الغذائي والتغذية

مشاورة لوضع الخطوط التوجيهية الطوعية للجنة الأمن الغذائي العالمي بشأن المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة والفتيات في سياق الأمن الغذائي والتغذية

نُبذة عن هذه المشاورة الإلكترونية

تُلخص هذه الوثيقة المشاورة الإلكترونية التي تناولت وضع الخطوط التوجيهية الطوعية للجنة الأمن الغذائي العالمي بشأن المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة والفتيات في سياق الأمن الغذائي والتغذية التي استضافها منتدى منظمة الأغذية والزراعة العالمي المعني بالأمن الغذائي والتغذية في الفترة من 16 سبتمبر/أيلول إلى 30 نوفمبر/تشرين الثاني 2021. وقد أدار هذه المشاورة. كلٌ من Françoise Trine و Marina Calvino و Alyson Brody من أمانة لجنة الأمن الغذائي العالمي.

شكلت هذه المشاورة الإلكترونية جزءًا من عملية تشاور أشمل حول المسودة صفر للخطوط التوجيهية الطوعية، والتي تضمنت كذلك ست مشاوراتٍ إقليمية. وقد قدم المشاركون في تلك المشاورات تعقيبات عامة وتعليقات محددة على أجزاء المسودة الأربعة.

تضمنت المساهمات المُقدمة، البالغ عددها 113 مساهمةٍ، تعليقات من أعضاء المنتدى المعني بالأمن الغذائي والتغذية، والمشاركين في المشاورات الإقليمية للجنة الأمن الغذائي العالمي، وكذا المساهمات والتقارير الرسمية التي قدمتها ثمانية بلدان، بالإضافة إلى 25 مساهمةً تضمنت تعقيبات رسمية أو جماعية من المنظمات الدولية والإقليمية والوطنية. بإمكانك الاطلاع على مقدمة الموضوع، والأسئلة الإرشادية، بالإضافة إلى المساهمات المُقدمة، عبر صفحة المشاورة على الرابط التالي:
www.fao.org/fsnforum/ar/activities/consultations/CFS-voluntary-guidelines-GEWE

التعقيبات العامة

سلط المشاركون الضوء على الحاجة الماسة لمعالجة قضية عدم المساواة بين الجنسين من خلال تطبيق نهج شامل، ويُصاحب ذلك ضرورة الاعتراف بالترابط بين الأمن الغذائي والتغذية والصحة والمساواة بين الجنسين (الاتحاد الأوروبي، فرنسا، Denise Giacomini)، وإحداث تحول على المستوى الفردي والنظامي على حدٍ سواء، وعبر مجالات الحياة الرسمية وغير الرسمية (النرويج، Loïs Archimbaud).

عند تناول الأسباب الجذرية لعدم المساواة بين الجنسين، ينبغي أن تُشدد الخطوط التوجيهية على الدور الرئيسي الذي تلعبه الهياكل الأبوية (كندا وفرنسا) والاقتصاد السياسي للنظم الغذائية في هذا الصدد (Lilian Nkengla). ومن الأهمية بمكان أن تناقش الخطوط التوجيهية عدم استدامة النظام الغذائي الحالي القائم على السياسات الليبرالية الجديدة، وارتكازه على أساس من عدم المساواة بين الجنسين، بل وتعزيزه لها

© FAO/K.Purevraqchaa

(آلية المجتمع المدني والسكان الأصليين، وقسم المساواة بين الجنسين في تربية الأحياء المائية ومصايد الأسماك في الجمعية الآسيوية لمصايد الأسماك، والتجمع الدولي لدعم العاملين في مصايد الأسماك). وفي الواقع، ينبغي أن تدعو الخطوط التوجيهية إلى تحول هيكلي يعالج اختلالات القوة، وأن تطرح نموذجًا قائمًا على السيادة الغذائية، وإطار عمل قوي لحقوق الإنسان (آلية المجتمع المدني والسكان الأصليين، و SwedBio، وVera Helena Lessa Villela) - وفي هذا الصدد، لا بد من التعرف على أهمية الوكالة، والتي يجب أن تنعكس بوضوح في النهج المُتبع في الخطوط التوجيهية (تعاونية المساعدة والإغاثة في كل مكان "منظمة كير"، وآلية المجتمع المدني والسكان الأصليين، SwedBio). وينبغي أن تُسلط الخطوط التوجيهية في مجملها الضوء على علم البيئة الزراعية باعتبارها البديل المفضل، نظرًا لمزاياها المتعلقة بالاستدامة وتوزيع الطاقة والوصول المتوازن إلى الموارد (الاتحاد الأوروبي، فرنسا، منظمة كير، وآلية المجتمع المدني والسكان الأصليين، SwedBio، Lutz Depenbusch، Vera Helena Lessa Villela).

يتطلب النهج الشامل أيضًا تكاملاً منهجيًا بين مجموعات محددة من الأشخاص، بما في ذلك الفتيات والشباب (كندا، منظمة كير)، بالإضافة إلى الجوانب التالية (مع التأكد من الاعتراف الكافي بالاختلافات بين أصحاب المصلحة):

- **التنوع الجنساني.** ينبغي أن يشمل هذا النهج المثليات والمثليون ومزدوجو الميل الجنسي ومغايرو الهوية الجنسانية وحاملو صفات الجنسين وأحرار الهوية الجنسانية وشواغلهم بوضوح (مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان "مفوضية حقوق الإنسان" والاتحاد الأوروبي، وكندا، والنرويج، وآلية المجتمع المدني والسكان الأصليين، وآلية القطاع الخاص، والتجمع الدولي لدعم العاملين في مصايد الأسماك، ومنظمة كير، ومؤسسة ورلد فيجن الأسترالية، ومعهد جورج للصحة العالمية، وRuth Mendum و Shameem Sheik Dastagir وAlejandra Ortega).

- **تعددية القطاعات.** يجب أن تولي جميع أقسام الخطوط التوجيهية اهتمامًا أكبر لأشكال التمييز المتعددة والمتداخلة، مع الأخذ في الاعتبار عدة عوامل من بينها: لون البشرة والخلفية الثقافية والعرق (الشعوب الأصلية) والعمر والدين والتوجه الجنسي والهوية الجنسية والطبقة الاجتماعية والدخل والقدرات الصحية/البدنية ووضع الهجرة (الاتحاد الأوروبي ومفوضية حقوق الإنسان، وكندا، وفنلندا، وآلية المجتمع المدني والسكان الأصليين، ومنظمة كير، ومعهد جورج للصحة العالمية، وSwedBio، وAudrey Pomier Flobinus، وRuth Mendum).

- **التنوع الجغرافي.** ينبغي تناول الحقائق الريفية و(شبه) الحضرية بشكلٍ مناسب (الاتحاد الأوروبي، ومنظمة كير، وآلية المجتمع المدني والسكان الأصليين، وSwedBio، ومؤسسة ورلد فيجن الأسترالية).

- **الإنتاج الزراعي وتنويع سلاسل القيمة.** ينبغي أن يحظى إنتاج المحاصيل والغابات ومصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية والثروة الحيوانية بالاهتمام المناسب (الاتحاد الأوروبي، ومنظمة كير، وآلية المجتمع المدني والسكان الأصليين، والتجمع الدولي لدعم العاملين في مصايد الأسماك، والجمعية الآسيوية لمصايد الأسماك، وSwedBio).

علاوةً على ذلك، رأى المشاركون أن تناول الجوانب التالية بشكلٍ مناسبٍ من شأنه أن يجعل الخطوط التوجيهية أكثر اكتمالاً وملاءمةً:

- **الرضاعة الطبيعية.** ينبغي أن تركز المناقشة على الاحتياجات الغذائية للأمهات المرضعات (الاتحاد الأوروبي) تأكيدًا على: (أ) ضرورة دعم المرأة ومعالجة العوامل الثقافية التي تعيق الرضاعة الطبيعية (ليساندرا سانتوس)، و(ب) أهمية تنفيذ المدونة الدولية لمنظمة الصحة العالمية بشأن تسويق بدائل لبن الأم (معهد جورج للصحة العالمية).

- **تغير المناخ والتدهور البيئي** (منظمة كير). ينبغي تحسين تناول معالجة التأثيرات المتمايزة جنسيًا الناتجة عن تغير المناخ على أنواع مختلفة من النظم البيئية (الولايات المتحدة الأمريكية، مؤسسة وورلد فيجن الأسترالية، و Santosh Kumar Mishra)، وكذلك القيادة النسائية (منظمة كير) والمشاركة في جهود التكيف (الولايات المتحدة الأمريكية، مؤسسة وورلد فيجن الأسترالية، و Santosh Kumar Mishra وViolet Chanza Black). يجب أن تعمل الخطوط التوجيهية على تعميم أنشطة الأراضي الرطبة (Gilbert Mugisho) والتشديد على الحاجة إلى تقنيات خالية من براءات الاختراع للزراعة الذكية مناخيًا (Sarada Prasad Mohapatra).

- **الصراعات والأزمات الممتدة** (Lilian Nkengla). ينبغي اعتبار الصراعات ضمن الأسباب الرئيسية لانعدام الأمن الغذائي (كندا) وينبغي مناقشة الآثار الاجتماعية والاقتصادية والتغذوية المتعلقة بالعقوبات وغيرها من التدابير، وكذلك المساعدات الغذائية (آلية المجتمع المدني والسكان الأصليين، ومعهد جورج للصحة العالمية، Adeline Razoeliarisoa، وBrendaline Shieke Nkenen).

- **التحليل التشاركي وتحليل السياق.** ينبغي دمج الإشارات إلى مثل هذه التحليلات في جميع أقسام الوثيقة (الاتحاد الأوروبي، ومنظمة كير).

- **كوفيد-19.** ينبغي أن تتضمن الخطوط التوجيهية تحليلاً كافيًا ومبادرات استراتيجية للتعامل مع تأثيرات جائحة كوفيد19- على الأمن الغذائي ومسؤوليات الرعاية والعنف القائم على النوع الاجتماعي (كندا) والوصول إلى التعليم (الاتحاد الأوروبي، وكندا، Shameem Sheik Dastagir).

- **فقر الطاقة** (Ruth Mendum). ينبغي معالجة الآثار الضارة التي تتعرض لها المرأة والأطفال من حيث تلوث الهواء وزيادة عبء العمل ومخاطر السلامة أثناء جمع حطب الوقود (Suani Coelho).

- **إشراك الرجال والفتيان** (Charity Kruger). يجب أن تؤكد الخطوط التوجيهية بشكلٍ منهجي على إشراك الرجال والفتيان (كندا، ومنظمة كير، ورابطة النساء العاملات لحسابهن الخاص، Deborah Joy Wilson، وLissandra Santos، وEsther Muindi)، مع إبراز الحاجة إلى: (أ) تعزيز الذكورة الإيجابية (Loïs Archimbaud وShameem Sheik Dastagir)؛ و(ب) تدخلات التغيير الاجتماعي والسلوكي (Deborah Joy Wilson)؛ (ج) إشراك الشخصيات العامة من الذكور في الجهود التي تعالج العنف القائم على النوع الاجتماعي (Gashawbeza Haile).

- **مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية.** لم تكترث الأبحاث وعمليات صنع السياسات ذات الصلة لهذين القطاعين، رغم أن سياسات القطاعين لا تراعي مُطلقًا المساواة بين الجنسين. لذا، ينبغي أن تدعو هذه الخطوط التوجيهية إلى اعتماد الخطوط التوجيهية الطوعية لضمان استدامة مصايد الأسماك صغيرة النطاق في سياق الأمن الغذائي والقضاء على الفقر (الاتحاد الأوروبي، Karlynn Kelso) ودمج تحديات القطاعات بشكل منهجي. وتشمل القضايا المحددة ما يلي: أ) الافتقار إلى الاعتراف الرسمي والمعرفة بشأن الحيازة وحقوق المستخدم (الاتحاد الأوروبي، الجمعية الآسيوية لمصايد الأسماك)؛ و(ب) شدة التأثر بتغير المناخ (الاتحاد الأوروبي، التجمع الدولي لدعم العاملين في مصايد الأسماك)؛ و(ج) ممارسات الجنس مقابل السمك وما يرتبط بها من انتشار فيروس نقص المناعة البشرية بين بائعات الأسماك (الاتحاد الأوروبي، و SwedBio، وEni، وKarlynn Kelso).

- **الشمول المالي.** يحتاج تحسين وصول المرأة للخدمات المالية والائتمانية بشروط مواتية إلى مزيد من المناقشة (Adele Grembombo، ونوال عبد القيوم عبد الرحمن، John Ede، Marie-Louise Hayek). وفي الوقت نفسه، ينبغي أن تراعي الخطوط التوجيهية الفعالية المحدودة لخدمات الائتمان بالغ الصغر: يمكن تعزيز تمكين المرأة بشكلٍ أفضل من خلال تسهيل التحكم في الائتمان بدلاً من الوصول إليه. وتعتبر خدمات الادخار المؤسسي أمرًا بالغ الأهمية، وينبغي كذلك تسليط الضوء على خدمات التقاعد (Getaneh Gobezie).

- **النُهج التحويلية المراعية للمساواة بين الجنسين** (SwedBio). يتطلب تجاوز "التحسين الذاتي" للمرأة من أجل تحويل ديناميكيات القوة إلى توسيع نطاق تطبيق النُهج التحويلية المراعية للمساواة بين الجنسين (بدلاً من مراعاة النوع الاجتماعي) في الخطوط التوجيهية في مجملها (كندا، آلية المجتمع المدني والسكان الأصليين).

- **حقوق الإنسان.** ينبغي أن تضمن الخطوط التوجيهية: (أ) استخدام صياغة متفق عليها دوليًا (الولايات المتحدة الأمريكية)؛ و(ب) إجراء مناقشة وافية حول النهج القائم على حقوق الإنسان تجاه الغذاء وصلته بالمساواة بين الجنسين (SwedBio)؛ و(ج) التأكيد على التزامات الدول في مجال حقوق الإنسان (مفوضية حقوق الإنسان)؛ و(د) تحديد المكلفين بالمسؤولية وأصحاب الحقوق والتمييز بينهم (SwedBio).

- **الأطر القانونية والعدالة.** ينبغي معالجة الأطر القانونية غير الكافية وغير المطبقة على النحو المطلوب (الاتحاد الأوروبي، دائرة قانون التنمية التابعة لمنظمة الأغذية والزراعة، Loïs Archimbaud) وتحسين الوصول إلى المساعدة القانونية والعدالة (الاتحاد الأوروبي)، ومن أمثلة ذلك عدم قدرة المرأة على تحدي الأعراف الاجتماعية التي تؤثر على تحكمها في الموارد (مفوضية حقوق الإنسان). وينبغي إعطاء الأولوية للتدابير الوطنية لتحقيق المساواة الفعلية بين الجنسين (دائرة قانون التنمية).

- **الأعراف الاجتماعية** (منظمة كير، Lal Manavado). ينبغي تناول تصورات المرأة والرجل حول الأعراف الاجتماعية (Bibiana Muasya، Santosh Kumar، Celina Butali) من خلال التوعية بالقيم Mishra) والفحص النقدي لأساليب الأبوة (Shirega Minuye). وينبغي أن تتناول الخطوط التوجيهية تحديدًا تأثير الأعراف الاجتماعية على الخيارات المهنية للشباب من الإناث، وكذلك سبل تعزيز المشاركة في الزراعة المستدامة (İlkay Unay-Gailhard).

- **الصحة الجنسية والإنجابية والحقوق الإنجابية.** شددت إحدى المساهمات على ضرورة استخدام لغة أهداف التنمية المستدامة فيما يتعلق بهذا المفهوم (المجر). وأعرب مشاركون عدة عن تقديرهم لإدراج هذا المفهوم (كندا، وفرنسا، ومنظمة كير، Dorothy Onoja Titlayo، Birgit Nikumba Madsen)؛ وفي الواقع، ينبغي أن تحث الخطوط التوجيهية على دمج الصحة الجنسية والإنجابية والحقوق الإنجابية في السياسات الوطنية (Birgit Nimukamba Madsen).

© TANG CHHIN Sothy

- **السياسات التجارية** (الاتحاد الأوروبي). تحتاج مثل هذه السياسات إلى تقييمات مسبقة للأثر (Marie-Louise Hayek) لضمان مراعاتها لقضايا المساواة بين الجنسين والأمن الغذائي والتغذية (الاتحاد الأوروبي).

- **قيادة المرأة والفتيات.** ينبغي دمج أهمية دعم القيادة النسائية في جميع القطاعات وعلى جميع مستويات نظام الأغذية الزراعية في جميع أجزاء هذه الوثيقة (مبادرة الجيل القادم للقيادة المراعية للنوع الاجتماعي).

سلط المشاركون الضوء على مجموعة من القضايا الأخرى التي قد تحتاج إلى مزيد من المناقشة، ومن أمثلتها: (أ) فقد الأغذية وهدرها (منظمة كير)؛ و(ب) عدم المساواة ضمن الأسرة المعيشية؛ و(ج) العنف غير المباشر القائم على النوع الاجتماعي (Marie-Louise Hayek)؛ و(د) التعاونيات الزراعية والمنظمات النسائية (منظمة كير، التجمع الدولي لدعم العاملين في مصايد الأسماك، ورابطة النساء العاملات لحسابهن الخاص، لمياء عيادي)؛ و(هـ) إشراك الكثير من النساء في قطاع الزراعة؛ و(و) وضع الميزانيات المراعية للمنظور الجنساني (الاتحاد الأوروبي)؛ و(ز) رعاية الطفل (Natalie Riediger).

© FAO/Alessandra Benedetti

من منظور الكتابة الفنية، يمكن تعزيز الخطوط التوجيهية من خلال: (أ) اعتماد نهج هادف (الولايات المتحدة الأمريكية)؛ و(ب) بما في ذلك البيانات والأدلة (آلية القطاع الخاص، ومعهد جورج للصحة العالمية)؛ و(ج) توفير إرشادات ملموسة وخطوات عمل (النرويج، Rachel Bahn، Amber Hill)؛ و(د) التمييز بين "التعميم" و "الاستهداف" فيما يتعلق بالإجراءات المقترحة (دائرة قانون التنمية، Shameem Sheik Dastagir).

الجزء الأول. مقدمة

1.1 المعلومات الأساسية والأساس المنطقي

عملهن، ويخلق حواجز أمام شمول النظام الغذائي والابتكار والاستدامة (منظمة كير). علاوةً على ذلك، يمكن توسيع المناقشة حول مختلف مظاهر التمييز، مع الإشارة على وجه التحديد إلى: (أ) عدم توفير الفرص المتكافئة لوصول المرأة إلى المعلومات والتدريب والخدمات المالية والأسواق (فريق الاستثمار المسؤول في الزراعة منظمة الأغذية والزراعة)؛ و(ب) عدم مشاركة المرأة بشكل هادف وكامل في صنع القرار (SwedBio، وفريق الاستثمار المسؤول في الزراعة).

بالإضافة إلى ذلك، يمكن التركيز على الآثار الجنسانية المترتبة على بعض القضايا، مثل تلك الناجمة عن هياكل السلطة التمييزية (منظمة كير)، وعن تغير المناخ وتدهور النظام البيئي وفقدان التنوع البيولوجي (SwedBio). كما أن تأثير مشاركة المرأة في الرعاية والأعمال المنزلية غير المأجورة يحتاج إلى مزيد من المناقشة (كندا).

يتضمن هذا القسم أيضًا وصفًا أفضل لوضع المرأة في النظم الغذائية والأسر المعيشية ولا سيما فيما يتعلق بما يلي: أ) دورها الرئيسي في الرعاية والأعمال المنزلية (كندا)؛ و(ب) المشاركة في العمل غير الرسمي، مع احتمالية التعرض لنقاط الضعف ذات الصلة (مؤسسة ورلد فيجن الأسترالية)؛ و(ج) دور القادة وصناع القرار (الولايات المتحدة الأمريكية، مبادرة الجيل القادم للقيادة المراعية للنوع الاجتماعي).

أخيرًا، وفيما يتعلق بالإشارة إلى الحاجة إلى دعم المرأة بهدف النجاح في إنتاج المزيد من الغذاء بنسبة 50 في المائة بحلول عام 2050، ينبغي استعراض ما يلي: التوقعات الخاصة بهذه الزيادات المطلوبة موضع خلاف (منظمة كير)، وعلى أي حال، ينبغي أن يكون التركيز بشأن تهيئة ظروف عادلة في النظم الغذائية للرجال والنساء على حدٍ سواء (Lutz Depenbusch).

2.1 أهداف الخطوط التوجيهية

يُمكن تعزيز هذا القسم من خلال: (أ) إبراز أهمية "تغيير النُظم" (الولايات المتحدة الأمريكية)؛ و(ب) التركيز على نتائج العمليات الموصوفة (الجمعية الآسيوية لمصايد الأسماك)؛ و(ج) زيادة تحديد أصحاب المصلحة ممن تستهدف هذه الخطوط التوجيهية دعمهم، بما في ذلك القطاع الخاص والمجتمع المدني (كندا)؛ و(د) توسيع نطاق اتساق السياسات، بما في ذلك سياسات تغير المناخ والتنوع البيولوجي (منظمة كير) والرعاية الصحية (Denise Giacomini).

3.1 طبيعة الخطوط التوجيهية الطوعية ومستخدموها المستهدفون

بشكلٍ عام، ينبغي أن يسلط هذا القسم الضوء على أن تحقيق الرغبة في إحراز تقدم حقيقي يأتي باعتماد سياسات وآليات قابلة للتنفيذ قانونًا (Karlynn Kelso، Manuel Castrillo). وينبغي كذلك ألا تتناول الخطوط التوجيهية أصحاب المصلحة الذين يشاركون بالفعل في الجهود ذات الصلة فحسب، وإنما ينبغي أن تستهدف أيضًا أولئك الذين لا يساهمون حاليًا في (أو ربما يتسببون في عرقلة) تحقيق المساواة بين الجنسين والأمن الغذائي والتغذية (فريق الاستثمار الزراعي المسؤول).

فيما يتعلق بالمستخدمين المستهدفين للخطوط التوجيهية، ينبغي الإشارة إلى "الأجهزة التنفيذية والتشريعية والقضائية للدولة" بدلاً من "الحكومات" (دائرة قانون التنمية)؛ كما ينبغي تفكيك بعض فئات أصحاب المصلحة، مثل "المجتمع المدني" (SwedBio). وينبغي أيضًا أن تشمل قائمة المستخدمين: (أ) المشرعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة (منظمة كير)؛ و(ب) الجمعيات المهنية (الجمعية الآسيوية لمصايد الأسماك)؛ (ج) المنظمات الدينية (الولايات المتحدة الأمريكية).

الجزء الثاني. المبادئ الرئيسية التي تستند إليها الخطوط التوجيهية

يرى بعض المشاركين أن قائمة المبادئ الأساسية طويلة للغاية (فريق الاستثمار الزراعي المسؤول، Adeline Razoeliarisoa)، ويرون كذلك أن بعض المبادئ المذكورة قد تكون أهدافًا وليست مبادئ (فريق الاستثمار الزراعي المسؤول). علاوةً على ذلك، ينبغي مناقشة معايير ومبادئ حقوق الإنسان التي تقوم عليها الجهود المبذولة لتحقيق المساواة بين الجنسين (مفوضية حقوق الإنسان)، مع ضرورة الإشارة إلى: (أ) لا يمكن تجزئة حقوق الإنسان (مفوضية حقوق الإنسان، آلية المجتمع المدني والسكان الأصليين)؛ و(ب) المساءلة والوصول إلى العدالة (مفوضية حقوق الإنسان)؛ و(ج) المساواة وعدم التمييز بين الجنسين، والتزام الدول بضمان المساواة الفعلية (دائرة قانون التنمية، مفوضية حقوق الإنسان). وينبغي أيضًا مراعاة الموافقة الحرة والمسبقة والمستنيرة (آلية المجتمع المدني والسكان الأصليين) وحق الإنسان في العيش في بيئة نظيفة وصحية ومستدامة (SwedBio).

ينبغي أن تتضمن أيضًا قائمة الأطر والصكوك القانونية والمتعلقة بالسياسات التي تستند إليها الخطوط التوجيهية ما يلي:

© FAO/Fahad Al Dhuhli

- التوصيات المتعلقة بالسياسات التي أقرتها لجنة الأمن الغذائي العالمي بشأن النُهج الزراعية البيئية والنُهج المبتكرة الأخرى (فرنسا).
- مبادئ لجنة الأمن الغذائي العالمي بشأن الاستثمار المسؤول في الزراعة والنظم الغذائية (فرنسا، فريق الاستثمار المسؤول في الزراعة التابع لمنظمة الأغذية والزراعة).
- الخطوط التوجيهية الطوعية للجنة الأمن الغذائي العالمي بشأن النظم الغذائية والتغذية (الاتحاد الأوروبي، فرنسا).
- الخطوط التوجيهية الطوعية للجنة الأمن الغذائي العالمي بشأن الحوكمة المسؤولة لحيازة الأراضي ومصايد الأسماك والغابات في سياق الأمن الغذائي الوطني (الاتحاد الأوروبي، فرنسا، SwedBio، دائرة قانون التنمية، التجمع الدولي لدعم مصايد الأسماك).
- الأبعاد الجنسانية الواردة في المبادئ التوجيهية للأمم المتحدة بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان الصادرة عن الفريق العامل المعني بالأعمال التجارية وحقوق الإنسان وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (Eni).
- صكوك منظمة العمل الدولية C100 وC111 (الجمعية الآسيوية لمصايد الأسماك).
- العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية (مفوضية حقوق الإنسان).
- القرارات الصادرة عن لجنة وضع المرأة.
- إعلان روما بشأن التغذية 2014 (فرنسا).
- الخطوط التوجيهية الطوعية لضمان استدامة مصايد الأسماك صغيرة النطاق في سياق الأمن الغذائي والقضاء على الفقر (الاتحاد الأوروبي، الجمعية الآسيوية لمصايد الأسماك، التجمع الدولي لدعم العاملين في مصايد الأسماك، دائرة قانون التنمية، SwedBio).
- عقد الأمم المتحدة للزراعة الأسرية 2019-2028 (المنظمة العالمية للمزارعين).
- إعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية (آلية المجتمع المدني والسكان الأصليين، معهد جورج للصحة العالمية، مفوضية حقوق الإنسان، SwedBio).

- إعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الفلاحين وغيرهم من العاملين في المناطق الريفية (مفوضية حقوق الإنسان، آلية المجتمع المدني والسكان الأصليين، SwedBio).
- قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة رقم 2417 (كندا).

يمكن تعزيز المبادئ الرئيسية على النحو التالي:

الالتزام بحقوق الإنسان وإعمال الحق في غذاءٍ كاف

يجب أن يشدد هذا المبدأ على: (أ) اتساق الخطوط التوجيهية مع الصكوك الدولية والإقليمية الحالية (دائرة قانون التنمية)، و(ب) ضرورة دعم الأطراف لالتزامات حقوق الإنسان (كندا).

تمكين المرأة والفتيات

ينبغي التشديد على أن تمكين المرأة يُركز على حقوقها (منظمة كير) ويدعم حقها في تقرير مصيرها، وسلطة صنع القرار والاستقلال (الاقتصادي) (منظمة كير، آلية المجتمع المدني والسكان الأصليين).

النهج التحويلية المراعية للمساواة بين الجنسين

يتطلب تطبيق مثل هذه النُهج أيضًا: أ) المشاركة النشطة للشباب (الاتحاد الأوروبي) والأقليات من الجنسين (الجمعية الآسيوية لمصايد الأسماك)؛ و(ب) الاعتراف بالدور القيادي للمرأة والفتاة (مفوضية حقوق الإنسان)؛ و(ج) الالتزام بتعزيز المشاركة على المستوى المحلي بشكل مستدام (الاتحاد الأوروبي).

تعزيز الاتساق بين السياسات

ينبغي أن يضمن هذا المبدأ الاتساق القانوني والدستوري (دائرة قانون التنمية).

التحليلات والنُهج الجنسانية المحددة السياق

ينبغي أن تشمل هذه التحليلات تحليل حقوق الإنسان (ورلد فيجن كندا)، والتحليل الإضافي القائم على النوع الاجتماعي (كندا)، وكذلك النظر في تأثير سياقات معينة على أنماط الحياة الجنسانية (Denise Giacomini).

تعزيز جمع البيانات المصنفة بحسب نوع الجنس واستخدامها

ينبغي مراجعة بعض المفاهيم، بما في ذلك: (أ) استخدام البيانات "المصنفة بحسب نوع الجنس" بدلاً من البيانات "المصنفة بحسب النوع الاجتماعي" (المجر)؛ و(ب) إدراج المعرفة "المعاصرة" / "الناشئة" (مفوضية حقوق الإنسان)؛ و(ج) توضيح ارتباط البيانات النوعية بالمعرفة "التقليدية" و"الأصلية" و"المحلية" (الاتحاد الأوروبي). فيما يتعلق بجمع البيانات واستخدامها، يلزم: (أ) تعزيز ذلك على جميع المستويات (كندا)؛ و(ب) اعتماد نهج تشاركية وشاملة (ورلد فيجن كندا)؛ و(ج) تضمين وجهات نظر الأطفال والشباب (الاتحاد الأوروبي)؛ و(د) النظر في المتغيرات المتداخلة الأخرى (منظمة كير) والمؤشرات

© FAO/Giulio Napolitano

القوية للتحول الجنساني (منظمة الرؤية العالمية الكندية). وينبغي كذلك معالجة الفجوات الموجودة في البيانات وسيادة البيانات الأصلية (معهد جورج للصحة العالمية).

الشمولية والمشاركة في عملية صُنع السياسات

ينبغي أن يستهدف هذا المبدأ أيضًا عمليات وضع القوانين (دائرة قانون التنمية).

تعددية القطاعات والنهج المتعدد الأبعاد

يمكن تحسين هذا المبدأ من خلال: (أ) الاعتراف صراحةً بعدد من العوامل المتعلقة بتعددية القطاعات (انظر "قسم التعقيبات العامة")؛ و(ب) الإشارة إلى التمييز "القائم على الجنس" بدلاً من التمييز "القائم على النوع الاجتماعي" (المجر).

التعاون والشراكة بين أصحاب المصلحة المتعددين

وينبغي كذلك الإشارة إلى الجهات الفاعلة التالية: (أ) الجهات الفاعلة المحلية / المنظمات التي تقودها النساء (كندا)؛ و(ب) القادة الدينيون والمنظمات الدينية (ورلد فيجن كندا)؛ و(ج) مستخدمو الغابات ورابطاتهم (الولايات المتحدة الأمريكية). كما يلزم إيلاء الانتباه إلى القطاع الخاص من حيث: (أ) وضع تدابير للقضاء على تضارب المصالح (الاتحاد الأوروبي، وآلية المجتمع المدني والسكان الأصليين، التجمع الدولي لدعم العاملين في مصايد الأسماك)؛ و(ب) الحاجة إلى دعم النُهج الجنسانية بأنظمة مواتية بدلاً من الشراكات (Lutz Depenbusch).

الموارد المالية والفنية والبشرية الكافية المدعومة بالالتزام السياسي والسياسات العامة

ينبغي أن ينصب التركيز على جهود التحول الجنساني التي تتصدى أيضًا للتحيز ضد المرأة والفتيات (كندا).

أخيرًا، ينبغي أن تأخذ قائمة المبادئ الأساسية الآتي في الاعتبار: (أ) العنف الجنسي والعنف القائم على النوع الاجتماعي (كندا)؛ و(ب) القدرة على الصمود أمام تغير المناخ (Karlynn Kelso)؛ و(ج) المبدأ الوقائي؛ و(د) نهج دورة حياة التغذية (آلية المجتمع المدني والسكان الأصليين، ومعهد جورج للصحة العالمية)؛ و(هـ) النهج المتجدد؛ و(و) المعارف التقليدية للمرأة (آلية المجتمع المدني والسكان الأصليين)؛ و(ز) الانتقال إلى النظم الغذائية العادلة (Lutz Depenbusch)؛ و(ح) إنهاء الاستعمار، وتوطين المساعدات، والنهج التشاركية (منظمة كير).

الجزء الثالث - الخطوط التوجيهية الطوعية بشأن المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة والفتيات في سياق الأمن الغذائي والتغذية

ركزت التعقيبات على هيكل الجزء الثالث الضوء على إمكانية تحسين الاتساق من خلال تمحور الفصول حول ستة مجالات: 1) العنف والتمييز القائم على النوع الاجتماعي؛ و(2) الحقوق الاقتصادية والاجتماعية؛ و(3) مشاركة المرأة وصوتها ودورها القيادي؛ و(4) التقاسم المتساوي للرعاية والأعمال المنزلية؛ و(5) المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة والفتيات في سياق النظم الغذائية المستدامة؛ و(6) المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة والفتيات في سياق الأمن الغذائي والمساعدة التغذوية في الأزمات الإنسانية (الاتحاد الأوروبي).

شددت التعليقات العامة على محتوى الإجراءات المقترحة على ضرورة ألا تعزز الخطوط التوجيهية القوالب النمطية (منظمة كير)، أو تزيد من إلحاق الضرر بالنساء، أو تلقي المزيد من الأعباء على كاهلها (كندا، Lilian Nkengla، المستشارة زكية نازنين، Shameem Sheik Dastagir، Deborah Joy Wilson). وفي الواقع، ينبغي أن تؤكد هذه الخطوط بشكلٍ عام على مسؤولية جميع أفراد الأسرة (الجمعية الآسيوية لمصايد الأسماك).

© FAO/Patrick Meinhardt

1.3 مشاركة المرأة وصوتها ودورها القيادي في مجال السياسات – وعملية صنع القرارات على جميع المستويات

ينبغي أن يميز هذا القسم بوضوح بين السياقات المختلفة وأنواع ومستويات المشاركة وصنع القرار ومناقشتها (الاتحاد الأوروبي، آلية المجتمع المدني والسكان الأصليين، فريق الاستثمار الزراعي المسؤول، Deborah Joy Wilson، Eni)، مع التأكيد على أن مشاركة المرأة وصوتها ودورها القيادي ينبغي أن تشمل سلسلة القيمة الغذائية بأكملها (ورلد فيجن كندا). وينبغي الإشارة صراحةً إلى العوائق التالية التي تحول دون مشاركة المرأة وممارسة دورها القيادي: (أ) العنصرية (معهد جورج للصحة العالمية)؛ و(ب) العنف الاجتماعي والسياسي (آلية المجتمع المدني والسكان الأصليين) والجسدي والنفسي (منظمة كير)؛ و(ج) مخاطر وقوع المرأة فريسة للعنف عندما يعلو صوتها

(آلية المجتمع المدني والسكان الأصليين)؛ و(د) الأعراف الاجتماعية التي تدعم العنف القائم على النوع الاجتماعي، والأطر القانونية التي لا تتمكن من التصدي له (منظمة كير).

من المنظور الوطني، يمكن أن يناقش هذا القسم تأثير القيادة السياسية للمرأة على الإنفاق الزراعي والأمن الغذائي والتغذية (الولايات المتحدة الأمريكية). ومن منظور الأسرة، فإن القول بأن قدرة المرأة على اتخاذ القرارات المتعلقة بأنماط الإنفاق يرتبط بأنماط غذائية صحية ونتائج تغذوية أفضل للأطفال قد يؤدي إلى تفاقم القوالب النمطية الجنسانية، وعدم الاعتراف برفاه المرأة (مفوضية حقوق الإنسان، Lissandra Santos) والتغذية (الاتحاد الأوروبي، Lilian Nkengla). وفي الواقع، يتطلب تحسين رفاه جميع أفراد الأسرة توزيعًا متساويًا للرعاية والأعمال المنزلية (مفوضية حقوق الإنسان، ورلد فيجن كندا، Lissandra Santos).

ينبغي تعميم مشاركة المرأة ودورها القيادي على جميع المستويات وفي جميع القطاعات (المنظمة العالمية للمزارعين) بتنفيذ سياسات قوية (آلية المجتمع المدني والسكان الأصليين)، مع التركيز بشكل خاص على: (أ) القطاعات التي يهيمن عليها الذكور منذ القدم مثل التمويل والاقتصاد والتخطيط (الاتحاد الأوروبي)؛ و(ب) عمليات الاقتصاد السياسي رفيعة المستوى (الجمعية الآسيوية لمصايد الأسماك)؛ و(ج) صنع القرار في السياقات التقليدية (John Ede)؛ و(د) وقدرة المرأة على اتخاذ القرارات المتعلقة بأسرتها (مؤسسة ورلد فيجن الأسترالية).

وينبغي أن تركز السياسات فعليًا على: (أ) خدمات رعاية الأطفال والمسنين (ورلد فيجن كندا، آلية المجتمع المدني والسكان الأصليين)؛ و(ب) التدريب السياسي والقيادي (آلية المجتمع المدني والسكان الأصليين، ورلد فيجن كندا، مبادرة الجيل القادم للقيادة المراعية للنوع الاجتماعي)؛ و(ج) مرونة ترتيبات عمل الرجال والنساء (ورلد فيجن كندا)؛ و(د) جهات الاتصال المعنية بحالات العنف والاعتداء؛ و(هـ) منع الزواج المبكر (آلية المجتمع المدني والسكان الأصليين)؛ و(و) الدعم المالي لمنظمات حقوق المرأة (منظمة كير)؛ و(ز) إجازة لكل من الآباء والأمهات (Lissandra Santos)؛ و(ح) تأمين حقوق الموارد الطبيعية (آلية المجتمع المدني والسكان الأصليين، دائرة قانون التنمية).

يمكن أن يتضمن هذا القسم إشارات إضافية لتدابير التمييز الإيجابي (دائرة قانون التنمية)، ولكن ينبغي أيضًا مراعاة أن التمييز الإيجابي لا يعني رفض نظام الجدارة (ورلد فيجن كندا، فريق الاستثمار الزراعي المسؤول). علاوةً على ذلك، هناك جهود أخرى أكثر فعالية مثل الاستثمار في التعليم (المجر).

2.3 القضاء على العنف والتمييز ضد المرأة من أجل تحسين الأمن الغذائي والتغذية

ينبغي أن يناقش هذا القسم باستفاضة الروابط المباشرة بين العنف والتمييز ضد المرأة والأمن الغذائي والتغذية (Lilian Nkengla). كما ينبغي أن يعتمد نهجًا شاملاً يقر بأشكال متقاطعة من التمييز (الاتحاد الأوروبي)، وأن يُشير إلى قرار مجلس الأمن رقم 1325 (آلية المجتمع المدني والسكان الأصليين)، ومفهوم العنف القائم على النوع الاجتماعي من وجهة نظر لجنة القضاء على التمييز ضد المرأة (مفوضية حقوق الإنسان).

ينبغي أن يتناول هذا القسم العنف الاقتصادي والبيئي والتراث والعنف النفسي والمضايقات (آلية المجتمع المدني والسكان الأصليين، منظمة كير، Asikaralu Okafur) وكذلك "الاعتداءات البسيطة" (الاتحاد الأوروبي). كما ينبغي إيلاء الاهتمام الكافي للمستويات المختلفة التي تُرتكب فيها ممارسات العنف والتمييز، بما في ذلك على مستوى الدولة (Shameem Sheik Dastagir، آلية المجتمع المدني والسكان الأصليين)، ومكان العمل (Shameem Sheik Dastagir،

© Alex Webb/Magnum Photos for FAO

Lilian Nkengla) ومستوى الأسرة (آلية المجتمع المدني والسكان الأصليين)، مع الإشارة بشكل خاص إلى الفئات الضعيفة مثل النساء الحوامل والمراهقات (آلية القطاع الخاص).

ينص هذا القسم على أن "انعدام الأمن الغذائي يمكن أن يُفضي إلى تفاقم التوترات ويؤدي إلى العنف المنزلي" وهذه عبارة محدود، وبدلاً من ذلك، ينبغي أن يركز النص على كيف يمكن للتغييرات في حالة الأمن الغذائي أن تكثف اختلالات القوة وتؤدي إلى زيادة العنف القائم على النوع الاجتماعي (منظمة كير).

تتطلب مكافحة العنف الجنسي والعنف القائم على النوع الاجتماعي جهودًا أقوى ليس فقط لتنفيذ اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، وإنما أيضًا لتنفيذ الإعلانات الدولية الأخرى لحقوق الإنسان (ورلد فيجن كندا)، فضلاً عن تطبيق نهج أكثر شمولاً يعالج الأسباب والسياقات المختلفة التي تتم خلالها ممارسات العنف (آلية المجتمع المدني والسكان الأصليين).

يعتبر مجال السياسة المقترح "التغييرات في الأعراف الاجتماعية والقوالب النمطية" هو بالأحرى هدفًا يتطلب تحديد مجالات السياسة لتحقيق هذه التغييرات، مثل تلك المتعلقة بزيادة تمثيل المرأة في المناصب القيادية، والوصول المتكافئ إلى الفرص التعليمية والاقتصادية، وسن تشريعات ضد التمييز (الاتحاد الأوروبي). وعلى أي حال، في سياق الأعراف الاجتماعية، ينبغي الإشارة تحديدًا إلى ضرورة القضاء على الممارسات الضارة مثل تشويه الأعضاء التناسلية للإناث وزواج الأطفال والزواج المبكر والزواج القسري (فرنسا).

ينبغي أن تشمل التدخلات المُنفذة على المستوى المحلي ما يلي: (أ) بناء القدرات وتبادل المعرفة من أجل القضاء على العنف؛ و(ب) إنشاء آلية للإبلاغ السري عن حالات الإساءة (John Ede)؛ و(ج) تقديم المشورة للأشخاص المعنيين (رابطة النساء العاملات لحسابهن الخاص)؛ و(د) تدريب القادة التقليديين على العنف القائم على النوع الاجتماعي (John Ede).

3.3 الحصول على خدمات التعليم وبناء القدرات والتدريب والمعرفة والمعلومات

ينبغي أن يُقر هذا القسم بأنواع مختلفة من المعرفة ونقل المعرفة، بما في ذلك المعرفة الأصلية (آلية المجتمع المدني والسكان الأصليين، ومنظمة كير، SwedBio، التجمع الدولي لدعم العاملين في مصايد الأسماك، Kamasa Dorothy Azimi) والتعلم غير الرسمي والتشاركي (منظمة كير، التجمع الدولي لدعم العاملين في مصايد الأسماك، رابطة النساء العاملات لحسابهن الخاص). علاوةً على ذلك، ينبغي أيضًا الاعتراف بالأفراد ضمن أصحاب المعرفة (فرنسا، آلية المجتمع المدني والسكان الأصليين، SwedBio).

1.3.3 الحصول على التعليم الرسمي

ينبغي أن يركز هذا القسم الفرعي في العموم على كيفية تأثير انتهاك حق المرأة في التعليم على المرأة ذاتها، قبل دراسة تأثيره على الآخرين (Lutz Depenbusch). علاوةً على ذلك، عند مناقشة العوائق التي تحول دون تعليم الإناث، ينبغي الإشارة إلى المسؤوليات المنزلية وأعمال الرعاية (كندا)، وكذلك سوء الإدارة الصحية أثناء فترة الحيض والمحرمات ذات الصلة (الولايات المتحدة الأمريكية، Amber Hill، Sampson Agodzo، Eni).

ينبغي أن تشمل مناقشة تأثير مستويات إلمام المرأة بالقراءة والكتابة والحساب ما يلي: (أ) العلاقة السلبية بمعدلات الخصوبة الإجمالية للإناث (الاتحاد الأوروبي)؛ و(ب) العلاقة الإيجابية بمدى وصول المرأة إلى الموارد المالية والتحكم بها (Eni). وتؤدي الإشارة إلى العلاقة الإيجابية بين معرفة القراءة والكتابة وفهم أصناف المحاصيل المحسّنة والأسمدة إلى مخاوف من توفير التعليم للإناث بهدف إدماج المنتجين في النموذج الصناعي بدلاً من دمجهم في نموذج أكثر استدامة (آلية المجتمع المدني والسكان الأصليين).

ولا بد أن تُركز مجالات السياسة المطروحة للمناقشة أيضًا على زيادة الخدمات الاجتماعية وتغيير الأعراف الاجتماعية حول الرعاية والأعمال المنزلية (كندا). وفي حين أن الحوافز المالية يُمكن أن تعزز التحاق المرأة بالتعليم الزراعي والتغذوي (ورلد فيجن كندا)، فإنها لن تكون كافية لتعزيز التحاق الفتيات بالمدارس، بل يتطلب ذلك التفاوض مع أولياء الأمور (Sampson Agodzo). بالإضافة إلى ذلك، ينبغي تسليط الضوء على التحديات الخاصة التي تواجه العرائس الأطفال والأمهات المراهقات (منظمة كير) والأيتام وغيرهم من الأطفال الضعفاء وتحول دون وصولهن إلى التعليم (آلية القطاع الخاص).

© FAO/Vyacheslav Oseledko

يتعين أن تسعى المواد التعليمية وطرق التدريس إلى: (أ) القضاء على القوالب النمطية القائمة على الجنس (مفوضية حقوق الإنسان، Shameem Sheik Dastagir)؛ و(ب) تضمين مساهمات المرأة في مجالات المعرفة المختلفة (Lissandra Santos، كندا). وفي الوقت ذاته، ينبغي تعزيز وصول الفتيات إلى مجموعة متنوعة من التخصصات - بما في ذلك العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات، ومختلف مستويات التعليم (مفوضية حقوق الإنسان، Lissandra Santos، Mahesh Chander).

ينبغي أن تركز السياسات على الآتي: (أ) تنمية المهارات المتعلقة بأدوار الجنسين، وإشراك الرجال والفتيان في أعمال الرعاية (مفوضية حقوق الإنسان، معهد جورج للصحة العالمية، Lissandra Santos)؛ و(ب) التثقيف الصحي والزراعي والتغذوي للجميع (رابطة النساء العاملات لحسابهن الخاص، Atika Marouf، Amber Hill، Denise Giacomini)؛ و(ج) التثقيف الجنسي للجميع (مفوضية حقوق الإنسان)؛ و(د) تدريب النساء على المهارات الحياتية (منظمة كير)؛ و(هـ) التربية الزراعية المراعية للتغذية (Lizzy).

3.3.3 الحصول على خدمات المشورة والخدمات الإرشادية

لا بد أن يُشير هذا القسم الفرعي إلى اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، التي تعترف بحق المرأة في الخدمات المجتمعية والإرشادية (مفوضية حقوق الإنسان). كما ينبغي أن يُشير بوضوح إلى أن انخفاض مخصصات الموازنة العامة ومحدودية مشاركة الإناث في الوظائف الإرشادية، وسيطرة الرجال عليها، يحول دون وصول المرأة إلى مثل هذه الخدمات (ورلد فيجن كندا). علاوةً على ذلك، غالبًا ما تركز الخدمات الإرشادية على المحاصيل التي يهيمن عليها الذكور (منظمة كير)، بل وفي بعض الأحيان تعزز السياسات التي تتعارض مع احتياجات المرأة (Rose Hogan).

من الأهمية بمكان أن يُسلط هذا القسم الفرعي الضوء على الحاجة إلى: (أ) التوازن بين الخدمات الإرشادية وغيرها من أشكال دعم الأعمال التجارية والمهنية (الاتحاد الأوروبي)، بما في ذلك التعليم الذاتي وتجربة الابتكار (Rose Hogan)؛ و(ب) التدابير التي تأخذ في الاعتبار القيود والفرص المتاحة للمرأة من حيث أوقات وأماكن التدريب (أمين أبو السعود)؛ و(ج) تعزيز التكنولوجيا الرقمية لتبادل المعلومات (Deborah Joy Wilson، Denise Giacomini).

3.3.3 الحصول على الخدمات المالية ورأس المال الاجتماعي

ينبغي أن يؤكد هذا القسم الفرعي أن وصول المرأة المحدود إلى الخدمات المالية ورأس المال الاجتماعي يحد من قدرتها على التعافي من الصدمات الخارجية بشكل عام (فرنسا)، ويمكن أن يشمل أيضًا مناقشة أوسع حول تأثير ضعف الوصول إلى هذه الخدمات وإلى رأس المال على جهود الحد من الفقر (كندا).

عند مناقشة العوائق التي تحول دون وصول المرأة إلى الخدمات المالية ورأس المال الاجتماعي، ينبغي أن تسلط الخطوط التوجيهية الضوء على ما يلي: (أ) نقص المعرفة بالخدمات المالية التجارية (الولايات المتحدة الأمريكية)؛ و(ب) القوانين والمعايير التي تميز بين الجنسين في القانون المدني وقانون الأسرة والضمان الاجتماعي (مفوضية حقوق الإنسان)؛ و(ج) القضايا المتعلقة بملكية الأراضي والضمانات الأخرى (الولايات المتحدة الأمريكية، مؤسسة BBVA للتمويل متناهي الصغر)؛ و(د) مشاركة المرأة في عمل غير مأجور يحد من مشاركتها في الشبكات الاجتماعية (مؤسسة BBVA للتمويل متناهي الصغر).

فيما يتعلق بالمخاطر الزراعية، ينبغي أن يناقش هذا القسم الفرعي مدى تفاقم تلك المخاطر بسبب تغير المناخ (كندا)، وتسليط الضوء على الحاجة إلى دعم مشاركة المرأة الفعالة ودورها القيادي في

© FAO/Simon Maina

© FAO/Mohammad Rakibul Hasan

المناقشات المتعلقة بتمويل المناخ للخدمات الزراعية وخدمات النظم البيئية (الولايات المتحدة الأمريكية).

بوجهٍ عام، ينبغي أن تتبنى السياسات منظور جنساني أقوى (كندا) وأن تركز على الحلول الإدارية والتقنية والمالية والقانونية لتحسين الشمول المالي للمرأة (دائرة قانون التنمية). والأهم من ذلك، ينبغي الوضع في الاعتبار المخاطر المرتبطة باتخاذ القرار القائم على الخوارزميات فيما يتعلق بالأهلية للحصول على الخدمات المالية، مما قد يفضي إلى عدم المساواة بين الجنسين (مفوضية حقوق الإنسان).

علاوةً على ذلك، ينبغي أن تركز السياسات على النقاط التالية: (أ) فرص محو الأمية المالية (Deborah Joy Wilson، John Ede)؛ و(ب) خلق بيئات مواتية للتأجير الجماعي للأراضي؛ و(ج) الاعتراف بملكية المرأة للمحاصيل ومجموعات الأشجار والمخزون التجاري؛ و(د) تيسير قبول ضمانات الأصول التي تساهم فيها المرأة (الولايات المتحدة الأمريكية)؛ و(هـ) الدورات التدريبية التي تُراعي الفوارق بين الجنسين لمقدمي الخدمات المالية؛ و(و) الخدمات المصرفية التي تضمن المدفوعات المباشرة للمنتجات بمجرد تسليمها (آلية القطاع الخاص). وينبغي في العموم تسليط الضوء على أهمية النُهج غير الرسمية والتضامنية والجماعية (منظمة كير).

4.3.3 الحصول على التكنولوجيات المناسبة الرقمية والمبتكرة والقائمة

ينبغي أن يُركز هذا القسم الفرعي على الحاجة لتقييم ما يلي: (أ) وصول الأشخاص الأكثر تهميشًا إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (Shameem Sheik Dastagir)، و(ب) فائدة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لمجموعات مختلفة من النساء (الاتحاد الأوروبي). وبشكلٍ عام، ينبغي توسيع نطاق النقاش المتعلق بفائدة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، ومنها أنها تسهل تسجيل الملكية (الولايات المتحدة الأمريكية) ونشر المعرفة الغذائية (Denise Giacomini).

ينبغي أن تُؤكد مجالات السياسة المطروحة للنقاش على الحاجة إلى ما يلي: (أ) التقنيات التي تُشارك المرأة في تصميمها (آلية المجتمع المدني والسكان الأصليين)؛ و(ب) تحسين وصول المرأة إلى الإذاعة (Rose Hogan)؛ و(ج) تعزيز الترابط مع الريف بإقامة شراكات مع مشغلي الهواتف المحمولة (مؤسسة BBVA للتمويل متناهي الصغر)؛ و(د) إنشاء محتوى رقمي ملائم ومصمم محليًا (منظمة كير)؛ و(و) نشر منصات التكنولوجيا الهادفة إلى "تغيير الأنظمة" على نطاق أوسع (الولايات المتحدة الأمريكية).

4.3 التمكين الاقتصادي للمرأة في سياق النظم الغذائية المستدامة

ينبغي أن يؤكد بيان المشكلة الوارد في هذا القسم بوضوح على الحاجة إلى نهج تحويلي لتناول الأمور المتعلقة بكلا الجنسين والنظم الغذائية (الاتحاد الأوروبي)، ثم يواصل بالتركيز على تطوير النظام الغذائي المحلي (فرنسا، آلية المجتمع المدني والسكان الأصليين).

كما ينبغي أن يُقر هذا القسم صراحةً بالتنوع في إنتاج الغذاء (مفوضية حقوق الإنسان)، والتسويق والتبادل (Lutz Depenbusch)، وأن يوضح أن الأنشطة الاقتصادية للمرأة لا تعد مجرد أدوات لإدرار الدخل للأسرة، وإنما هي أدوات مستقلة وذاتية (منظمة كير) تتطلب أيضًا الاهتمام الكافي (التجمع الدولي لدعم العاملين في مصايد الأسماك، آلية المجتمع المدني والسكان الأصليين).

ينبغي أن تؤكد مجالات السياسة المطروحة للنقاش في هذا القسم على ضرورة وضع أطر قانونية تحويلية جنسانية، بدلاً من تعزيز "الحقوق القانونية" (دائرة قانون التنمية)؛ في هذا السياق، ينبغي إيلاء اهتمام خاص لقانون الميراث والقانون العرفي (كندا)، وحق المرأة في الحصول على القروض والإعانات (Heleen Claringbould).

يمكن أن يبرز هذا القسم بوجهٍ عام الممارسات الجيدة التي يقترح القطاع الخاص تكرارها لدعم التمكين الاقتصادي للمرأة (Sharon Jean Gonzales-Gulmatico). وينبغي أن تستهدف الجهود في جميع الأحوال سلاسل القيمة ذات الإمكانات الأكبر لتعزيز المساواة بين الجنسين (ورلد فيجن كندا) وتحقيق المساواة في الوصول إلى الموارد والأسواق، ولا سيما من خلال الأسواق النسائية (رابطة النساء العاملات لحسابهن الخاص)، وآليات التسويق الجماعي ونقاط تجميع عمليات "الميل الأول" (كندا، نوال عبد القيوم عبد الرحمن). كما ينبغي أن تركز مجالات السياسة الضوء على الحاجة إلى معالجة اللوائح والأنماط السلبية التي تعرقل تقديم الخدمات العامة (Lutz Depenbusch) وكذلك الأعراف الاجتماعية المتعلقة بأعمال الرعاية غير المأجورة التي لا تتيح للمرأة الوقت للمشاركة في أنشطة النظام الغذائي (منظمة كير، سيلينا Celina Butali). وفي الواقع، ينبغي أن تخصص الحكومات الموارد لإعادة التوزيع والحد من أعمال الرعاية غير المأجورة (آلية المجتمع المدني والسكان الأصليين).

ينبغي أن يتضمن هذا القسم تحديدًا أُطرًا لسياق الزراعة الصناعية وآثارها على السكان المحليين (آلية المجتمع المدني والسكان الأصليين)، على سبيل المثال كيفية إجبارهم على النزوح وترك الأشخاص المعنيين دون خيارات معيشية بديلة (Shameem Sheik Dastagir). علاوةً على ذلك، ينبغي أن يؤكد بيان المشكلة العام على الحاجة إلى تأمين وصول المرأة والفتيات إلى الموارد واستخدامها والتحكم فيها، والتأكيد على كفالة حقوق متساوية للفتيات في الميراث، بما في ذلك في أنظمة الميراث العرفية والدينية (دائرة قانون التنمية).

1.5.3 الوصول إلى الموارد الطبيعية بما في ذلك الأراضي والمياه

ينبغي أن ينظر هذا القسم الفرعي في حقوق الحيازة الجماعية والحقوق العرفية المتعلقة بالموارد الطبيعية (التجمع الدولي لدعم العاملين في مصايد الأسماك)، وكذلك التحديات المتعلقة بالممارسات العرفية والاستيلاء على الأراضي (آلية المجتمع المدني والسكان الأصليين). كما ينبغي أن يُولي القسم مزيد من الاهتمام بالوصول إلى العدالة (بما في ذلك حقوق الملكية) والمساعدة القانونية (الاتحاد الأوروبي).

وينبغي أن تتناول المناقشات مشاركة المرأة الحاسمة فيما يلي: (أ) التوجيه البيئي (كندا)، و(ب) قطاع مصايد الأسماك، الذي تشتد حاجته إلى مشاركة كافية من جميع أصحاب المصلحة في إدارة الموارد الطبيعية (الاتحاد الأوروبي).

© FAO/Fahad Al Dhuhli

فيما يتعلق بالغابات، ينبغي أن تشدد الخطوط التوجيهية على ما يلي: (أ) ارتباط الوصول إلى الغابات والسيطرة عليها بالتوسع الزراعي الذي يُعد سببًا رئيسيًا لإزالة الغابات (كندا)؛ و(ب) استدامة أنشطة المنتجات الحرجية غير الخشبية التي تنفذها المرأة مقارنةً بالرجل، وتشكل مشروعات تجارية متنوعة ذات إمكانات عالية للنمو المستدام (كير).

ينبغي أن تركز مجالات السياسة المطروحة للنقاش على الآتي: (أ) ضمان المساواة في حقوق الحيازة (كندا)، بما في ذلك حقوق الميراث، التي ينبغي كفالتها أيضًا دون النظر إلى عقيدة المرأة؛ و(ب) ضمان حصول المرأة على فرص متكافئة وهادفة للمشاركة وتقلد أدوار قيادية في إدارة الموارد الطبيعية وجميع جوانب صياغة السياسات البيئية والإجراءات على جميع المستويات (الولايات المتحدة الأمريكية، منظمة كير، دائرة قانون التنمية)؛ و(ج) دور الحقوق الثانوية في الموارد الطبيعية (الولايات المتحدة الأمريكية)؛ و(د) إعداد بيانات الأراضي لإضفاء الطابع الرسمي على وثائق الملكية وتعزيز التوزيع العادل للموارد (فرنسا).

2.5.3 الحصول على الموارد الإنتاجية والتحكم بها

ينبغي توسيع نطاق هذا القسم الفرعي ليتجاوز مجرد مناقشة الإنتاج إلى سلسلة القيمة بأكملها (فرنسا، الجمعية الآسيوية لمصايد الأسماك). كما ينبغي لبيان المشكلة (أ) الإشارة إلى افتقار المرأة إلى الوصول إلى الموارد اللازمة لتلبية احتياجاتها وأولوياتها (كندا، الجمعية الآسيوية لمصايد الأسماك، Kamasa Dorothy Azimi) والقدرات (Eni، نوال عبد القيوم عبد الرحمن)؛ و(ب) إبراز الحاجة إلى استدامة النظم الغذائية - أي ينبغي دعم المرأة في تطوير أساليب الزراعة المستدامة (فرنسا).

من الأهمية بمكان أن يُناقش هذا القسم الفرعي القوانين والأعراف والعادات التي تؤثر على ملكية الأصول الإنتاجية والتحكم فيها (Lutz Depenbusch)، وتحديدًا الحق في البذور (SwedBio، Rose Hogan).

وينبغي أن تسلط المناقشة حول برامج التربية وإدارة المحاصيل الضوء على ما يلي: (أ) تجاهل هذه البرامج احتياجات المزارعين المهمشين والفقراء العاملين في مناطق النزاعات (الاتحاد الأوروبي)؛ و(ب) لا بد من تصميم لبرامج تربية مراعية للمنظور الجنساني تستعين بما لدى المرأة من معارف يُمكن جمعها عبر الجمعيات النسائية. ومن شأن هذا أيضًا أن يعزز سيطرة المرأة على بيئتها (فرنسا).

نظرًا لأن النساء يفتقرن إلى الوقت والموارد، فلا بد من ضخ استثمارات في القطاعات غير التقليدية، مثل تربية النحل وزراعة الفطر (مؤسسة ورلد فيجن الأسترالية). وينبغي كذلك تحسين الكفاءة الميكانيكية وتكييف نماذج الإنتاج، مع مراعاة الجهود البدنية للمرأة والحاجة إلى تقليل الأعباء الجسدية التي تتطلبها الأعمال الزراعية (كندا).

6.3 الوصول إلى أسواق العمل والحصول على العمل اللائق

ينبغي أن تُولي الخطوط التوجيهية الاهتمام الواجب للعمل اللائق، مع الأخذ في الاعتبار الانتشار الكبير للعمالة غير الرسمية في القطاع الزراعي (آلية المجتمع المدني والسكان الأصليين، Malavika Dadlani). وينبغي كذلك أن تتطرق النقاشات إلى الأعمال المنزلية غير المأجورة التي تؤديها المرأة (Lilian Nkengla)، وأوجه الضعف التي تعاني منها الفتيات المأجورات (آلية المجتمع المدني والسكان الأصليين)، وعمالة الأطفال، والاستغلال في العمل بشكل عام - وفي الزراعة الصناعية بشكلٍ خاص (Lilian Nkengla). ومن ناحية أخرى، تستدعي الحاجة الماسة تَناول قضية استغلال المهاجرين أكثر من أي وقت مضى نظرًا لزيادة معدلات الهجرة نتيجة لتغير المناخ (آلية المجتمع المدني والسكان الأصليين).

ينبغي معالجة المضايقات والعنف القائم على النوع الاجتماعي في مكان العمل بشكلٍ أفضل (منظمة كير)، بالإضافة إلى القضايا الأخرى التي تمنع المرأة من إيجاد فرص العمل اللائق، والتي تتعلق بعدة أمور من بينها، القوالب النمطية لعمل المرأة، وعدم تمثيل المرأة في عمليات صنع القرار في مكان العمل (الجمعية الآسيوية لمصايد الأسماك)، والأعراف الاجتماعية والثقافية (SwedBio). ومن الأهمية بمكان أن تتناول المناقشات باستفاضة قضايا السلامة والأمن في مكان العمل، مثل تلك المتعلقة بتوفير المراحيض وأماكن الراحة المناسبة (آلية المجتمع المدني والسكان الأصليين).

فيما يتعلق بالمخاطر التي تهدد القطاع الزراعي، ينبغي أن تؤكد الخطوط التوجيهية على أهمية معرفة تأثير المواد الكيميائية الزراعية المصنفة حسب الجنس على الصحة الإنجابية قبل السماح باستخدامها (Heleen Claringbould). وينبغي أن يُسلط هذا القسم في العموم الضوء على أن معالجة تلك المخاطر يتطلب الابتعاد عن الإنتاج الصناعي للغذاء (آلية المجتمع المدني والسكان الأصليين).

ينبغي أن تؤكد مجالات السياسة المطروحة للنقاش على الحاجة إلى وضع إطار قانوني قوي يُرسخ الحق في العمل اللائق ويضمن اتباع المبادئ الرئيسية في هذا الصدد (مفوضية حقوق الإنسان)، فضلاً عن بذل جهود أقوى لتنفيذ اتفاقيات منظمة العمل الدولية بشكلٍ كامل (كندا). وفي الوقت نفسه، ينبغي الاعتراف أيضًا بأن قطاع العدالة غالبًا ما لا يتمكن من تنفيذ مثل هذه الأطر تنفيذًا فعالا (الاتحاد الأوروبي).

علاوةً على ذلك، ينبغي للسياسات أن تعزز: (أ) الاستثمار في تنمية مهارات المرأة، والسماح لها بالحصول على فرصة عمل في القطاع الرسمي (Malavika Dadlani)؛ و(ب) إعادة توزيع أعمال الرعاية غير المأجورة بين أفراد الأسرة والمجتمع المحلي والدولة والقطاع الخاص (كندا). يمكن أيضًا معالجة التوزيع غير العادل لأعمال الرعاية غير المأجورة بدعم سياسات التوظيف بالتدخلات التي تعالج الأعراف الاجتماعية والجنسانية الضارة في هذا الصدد (منظمة كير).

7.3 الاعتراف بالرعاية والأعمال المنزلية غير المأجورة والتقليل منها وإعادة توزيعها

ينبغي ربط العبء الواقع على المرأة نتيجة أعمال الرعاية غير المأجورة بوضوح بالنظام الأبوي (آلية المجتمع المدني والسكان الأصليين)، وكذا ينبغي أن ينص بيان المشكلة صراحةً على عدم مشاركة الرجال والفتيان في هذه الأعمال (معهد جورج للصحة العالمية). وفي الواقع، ينبغي تضمين البيانات المتعلقة بتوزيع أعمال الرعاية غير المأجورة وقيمتها في الخطوط التوجيهية (كندا)، وفي الإحصاءات الوطنية أيضًا (آلية المجتمع المدني والسكان الأصليين، Nisha Verma).

من الضروري أن تتبنى الخطوط التوجيهية نهجًا أشمل، وأن تطرح أمثلة على حالات أخرى من العمل غير المأجور، بدءًا من رعاية ذوي الإعاقة (كندا) إلى الجهود المبذولة في مجال التوجيه البيئي (الجمعية الآسيوية لمصايد الأسماك)، وعلى وجه التحديد، المساهمات في تحسين خدمات النظام البيئي (Chandima Gunasena).

© FAO/Lucie Chocholata

ومن بين التحديات التي تتطلب مناقشات أفضل تلك التي تواجهها المرأة التي تؤدي أعمالا غير مأجورة - ولا سيما أنشطة العمل الزراعي المكثفة - وأعمال الرعاية غير المأجورة (الاتحاد الأوروبي، Lilian Nkengla)، وكذلك التحديات التي تواجهها النساء والفتيات بسبب الاستغلال في العمل المأجور والأعمال المنزلية (Lilian Nkengla).

في هذا القسم، يجدر التركيز على مشاركة الرجل والمرأة في أعمال الرعاية والأعمال المنزلية بشكلٍ متساو (الاتحاد الأوروبي)، وكذا مشاركة الدولة (آلية المجتمع المدني والسكان الأصليين). وفي هذه العملية، لا بد من الحرص على تجنب مخاطر إلحاق الأذى بالمرأة (الولايات المتحدة الأمريكية) أو من تعولهم (Deborah Joy Wilson)، والأثر التفاضلي لأعمال الرعاية والأعمال المنزلية غير المأجورة على الأشخاص (Shameem Sheik Dastagir).

ينبغي أن تُركز السياسات على الآتي: (أ) الصحة الجنسية والإنجابية والحقوق الإنجابية وصلتها بالضمان الاجتماعي (الاتحاد الأوروبي)؛ و(ب) تنفيذ أنظمة قوية للصحة والرعاية (آلية المجتمع المدني والسكان الأصليين)؛ و(ج) توفير دور رعاية الأطفال للمرأة العاملة؛ و(د) تقديم الإعانات المتعلقة بالرعاية (Lilian Nkengla)؛ و(هـ) توفير خدمات عامة شاملة تراعي النوع الاجتماعي، وخدمات الرقمنة (Shameem Sheik Dastagir، Birgit Nikumba Madsen)؛ و(و) توفير خدمة التكنولوجيا المنزلية "كأداة لتوفير الوقت" (مؤسسة BBVA للتمويل متناهي الصغر) - على الرغم من ضرورة أن ينصب التركيز على معالجة الأسباب الجذرية للمشكلة (آلية المجتمع المدني والسكان الأصليين). وينبغي أن تحظى الحلول التي تقترحها المرأة باهتمامٍ خاص (مؤسسة BBVA للتمويل متناهي الصغر).

8.3 قدرة النساء والرجال على القيام بخيارات استراتيجية بشأن الأنماط الغذائية الصحية والتغذية الجيدة

تعتبر الأنماط الغذائية الصحية والتغذية الجيدة من المخرجات الأساسية للوثيقة بأكملها، لذا لا ينبغي اعتبارها قضايا قائمة بذاتها، إلا أن هذا فيما يبدو هو الحال حاليًا.

علاوةً على ذلك، فإن البيان الخاص بهذا القسم القائل بأن "يزيد احتمال أن تعاني المرأة والفتيات من أشكال مختلفة من سوء التغذية مقارنةً بالرجال والفتيان" هو بيان مضلل ويتطلب الإشارة إلى بيانات محددة؛ بالإضافة إلى ذلك، ينبغي أن يتناول القسم الحالة التغذوية للفتيات والفتيان على وجه التحديد (الاتحاد الأوروبي).

ينبغي أن يشدد هذا القسم على اعتبار أن النظم الغذائية الصحية هي مفتاح صحة المرأة ونسلها (Denise Giacomini)، وأن يشير إلى أن سوء التغذية أثناء الحمل لا يؤثر فقط على الحالة التغذوية للطفل، بل إنه يشكل أيضًا مخاطر تهدد الولادة الآمنة (Deborah Joy Wilson).

عند مناقشة العوامل التي تؤثر على قدرة الأشخاص على اتخاذ خيارات استراتيجية تخص الأنماط الغذائية الصحية والتغذية الجيدة، ينبغي اتباع نهج شامل يُقر بالروابط بين نظم الإنتاج (المتنوعة) والتحديات البيئية، وما تخلفه من آثار جنسانية على التغذية (SwedBio). كما أن هناك جوانب أخرى يتعين وضعها في الاعتبار وهي: (أ) الأعراف التي تسبب تمييزًا بين الجنسين ومنها أعمال الرعاية والزواج المبكر وتأثير أفراد الأسرة (Srikanthi Bodapati)؛ و(ب) الفقر الغذائي؛ و(ج) التسويق المكثف للأغذية غير الصحية (الاتحاد الأوروبي، آلية المجتمع المدني والسكان الأصليين). كما يُوصى بأن يبرز هذا القسم بشكل خاص التحديات التي تواجه المسنات والأرامل (الولايات المتحدة الأمريكية).

ينبغي أن تشمل مجالات السياسة المطروحة للنقاش أيضًا القوانين التي تقر بالاحتياجات الخاصة للمرأة والفتيات والمرتبطة بدورة حياتهن (دائرة قانون التنمية)، وفيما يتعلق بذلك، ينبغي مراعاة التغييرات التي قد تطرأ على الاحتياجات الغذائية بسبب بعض التدخلات (ومنها تدخلات التمكين) والتي تؤثر على قدرة المرأة على تحمل عبء العمل (كندا).

الإطار رقم 1.
تمكين المرأة في مؤشر التغذية

غالبًا ما تكون المرأة هي الهدف الذي تُركز عليه برامج التغذية الرامية إلى تعزيز تغذية أفراد المجتمع المحلي والأطفال، إلا أن هذه البرامج لا تكترث للحالة التغذوية للمرأة. ورغم أن تمكين المرأة من شأنه أن يُحسن الأمن الغذائي للأسرة والتنوع الغذائي لديها، إلا أن الحالة التغذوية للمرأة لا ترتبط بحالة التمكين. ويهدف تمكين المرأة في مؤشر التغذية إلى سد الفجوة بين التمكين والتغذية الفردية للمرأة وصحتها، واستحداث مفهوم "التمكين التغذوي" لتحديد العوائق التي تحول دون توفير التغذية الأفضل للمرأة (**المنتدى الأيرلندي للتنمية الزراعية الدولية**).

ينبغي الإشارة إلى الحاجة إلى: (أ) إجراء بحوث حول الصحة والنظام الغذائي والتغذية تُراعي الفوارق بين الجنسين (مفوضية حقوق الإنسان ، Heleen Claringbould)؛ و(ب) تنفيذ السياسات والبرامج التي تشجع البيئات الغذائية الصحية (معهد جورج للصحة العالمية)؛ و(ج) الالتزام باللوائح العامة لتوسيم المواد الغذائية؛ و(د) رفع الوعي التغذوي بالمصادر المحلية للمغذيات (Srikanthi Bodapati)؛ و(هـ) نشر المعلومات عن الغذاء على نحو ملاءم؛ و(و) فرض قيود على الترويج للمنتجات غير الصحية (Lutz Depenbusch). كما ينبغي في العموم تعزيز الأنماط الغذائية المستدامة، مثل النظام الغذائي المتوسطي: حيث أن مثل هذه الأنماط الغذائية يُمكن أن تلبي الاحتياجات الصحية، وتقاوم تغير المناخ، وتعزز تمكين المرأة في نفس الوقت (Sofia Fratianni).

© Asif Hassan

9.3 الحماية الاجتماعية والمساعدة الغذائية والتغذوية

ينبغي أن ينصب التركيز في هذا القسم على النطاق الكامل للحماية الاجتماعية وإنشاء أنظمة شاملة لها (الاتحاد الأوروبي)، مع وضع إطار قانوني (آلية المجتمع المدني والسكان الأصليين) للمعاقبة على عدم تقديم الحماية الاجتماعية المناسبة (مفوضية حقوق الإنسان). وينبغي تمويل مثل هذه الأنظمة من الموارد المحلية ومنظمات التضامن الدولية (آلية المجتمع المدني والسكان الأصليين)، التي يُمكن أن تدعم أيضًا الحماية الاجتماعية التي يقودها المجتمع المحلي (Shameem Sheik Dastagir – انظر الإطار رقم 2).

ينبغي كذلك أن يؤكد هذا القسم على الحاجة إلى ما يلي: (أ) تحديد المتلقي المناسب لدعم الحماية الاجتماعية (دائرة قانون التنمية)؛ و(ب) اعتبار أن الحماية الاجتماعية/التحويلات النقدية المشروطة يمكن أن تزيد من التنميط الجنساني وتعرض المرأة لسوء المعاملة (مفوضية حقوق الإنسان)؛ و(ج) اعتماد نهج شامل لمعالجة العوائق التي تحول دون الالتحاق بالمدارس، بدلاً من التركيز فقط على برامج التغذية المدرسية (الاتحاد الأوروبي).

أما عن مجالات السياسة المطروحة للنقاش، فلابد أن تُركز على الآتي: (أ) الربط بين الحماية الاجتماعية وبرامج الزراعة (John Mugonya)؛ و(ب) الصحة الجنسية والإنجابية والحقوق الإنجابية (كندا)؛ و(ج) خدمات كافية لتحسين صحة الأمهات (Adèle Grembombo، آلية القطاع الخاص)؛ و(د) التدابير المراعية للتغذية التي تستخدم في دمج الأغذية المائية (الاتحاد الأوروبي).

الإطار رقم 2. تدابير الحماية الاجتماعية التي يقودها المجتمع المحلي في ميانمار

تعمل المجتمعات المحلية في ميانمار على وضع آليتين للتصدي بشكلٍ منهجي لانعدام الأمن الغذائي المحلي من خلال نهج تشاركي. تمنح الآلية الأولى الأشخاص الأشد ضعفًا، وخاصةً النساء - بما في ذلك كبار السن والأيتام وذوي الإعاقة - الحق في الحصول على طعامٍ مجاني على مدار العام، بينما تستهدف الآلية الثانية، وهي برنامج الغذاء مقابل الائتمان، أصحاب القدرة الجسدية من المعرضين لانعدام الأمن الغذائي في موسم العجاف، بما في ذلك النساء غير المتزوجات والأسر التي تعولها نساء والعاطلين عن العمل. ستساعد المنظمات غير الحكومية المجتمعات في تنفيذ هذه المبادرة، وتوفير رأس المال الأولي، وبناء مرافق التخزين، وبناء القدرات الفنية. ويلزم أن تتمتع المبادرة بالاكتفاء الذاتي (**Shameem Sheik Dastagir**).

© FAO

سلط المشاركون الضوء على أن الجزء الرابع من الخطوط التوجيهية ينبغي أن يتضمن أيضًا إشارات إلى الإعلانات الدولية ذات الصلة والصكوك الملزمة قانونًا (الاتحاد الأوروبي، وSwedBio) وعمل هيئات رصد حقوق الإنسان (مفوضية حقوق الإنسان). علاوةً على ذلك، يُمكن تعزيز هذا الجزء بإجراء مناقشة حول الدور الفعال الذي يمكن أن تلعبه الخطوط التوجيهية في تحقيق خطة عام 2030 (فريق الاستثمار الزراعي المسؤول)، ووضع هذه الخطوط في إطار جهود التنمية الأوسع نطاقًا. وينبغي أن تسلط الخطوط التوجيهية الضوء بشكل خاص على الحاجة إلى التواصل بشأن تنفيذ ورصد المنتجات السابقة للجنة الأمن الغذائي العالمي (الاتحاد الأوروبي، التجمع الدولي لدعم العاملين في مصايد الأسماك) ودمج الدروس المستفادة منها حتى الآن (الاتحاد الأوروبي)، مع التركيز على ضرورة تجنب ازدواجية الجهود (Gashawbeza Haile).

1.4 صياغة السياسات وتنفيذ الخطوط التوجيهية

أشار المشاركون إلى أن هذا القسم ينبغي أن: (أ) يحث جميع أصحاب المصلحة على تنفيذ الخطوط التوجيهية (كندا)؛ و(ب) يُشير إلى مبادئ التنفيذ السليم (SwedBio)، مثل مبادئ لجنة الأمن الغذائي العالمي الخاصة بالاستثمارات المسؤولة في الزراعة ونظم الأغذية والخطوط التوجيهية الطوعية بشأن الحوكمة المسؤولة لحيازة الأراضي ومصايد الأسماك والغابات في سياق الأمن الغذائي الوطني (فريق الاستثمار الزراعي المسؤول)؛ و(ج) يُقدم أفكار عملية للتنفيذ، ولا سيما لأصحاب المصلحة الذين لا يولون اهتمامًا خاصًا بقضايا النوع الاجتماعي (Alejandra Ortega)؛ و(د) يُدرج أحكام تنفيذ أكثر واقعية وشمولية (دائرة قانون التنمية).

2.4 بناء القدرة على التنفيذ وتعزيزها

ينبغي أن يبرز هذا القسم أهمية ما يلي: (أ) وضع الميزانيات المراعية للمنظور الجنساني (الولايات المتحدة الأمريكية)؛ و(ب) دعم الشبكات النسائية ومنظمات المجتمع المدني (SwedBio)؛ و(ج) إجراء مشاورات هادفة مع الجهات الفاعلة المحلية وتمكينها عند تصميم الأنشطة التدخلية (منظمة كير).

3.4 رصد استخدام الخطوط التوجيهية وتطبيقها

ينبغي أن تنص الخطوط التوجيهية على ضرورة تنفيذ أنشطة الرصد بمشاركة كاملة وفعالة من جميع أصحاب المصلحة (SwedBio). وتعتبر النساء منتجات الأغذية جهات فاعلة رئيسية في هذا الصدد، لذا ينبغي تمكينهم من المشاركة في أماكن خالية من التمييز والمضايقات، تضمن حمايتهن من اختلال توازن القوى (آلية المجتمع المدني والسكان الأصليين، التجمع الدولي لدعم العاملين في مصايد الأسماك).

يُمكن إدراج مؤشرات الأداء الرئيسية في هذا القسم (مؤسسة ورلد فيجن الأسترالية، آلية المجتمع المدني والسكان الأصليين، آلية القطاع الخاص، ولمياء عبادي)، مع ضرورة مراعاة أن قياس الأثر غالبًا ما يكون مهمة صعبة (Santosh Kumar Mishra، Adeline Razoeliarisoa). وفي الواقع، يُمكن (بالأحرى) تشجيع الحكومات على استخدام الخطوط التوجيهية كأداة لدعم الإبلاغ بمدى التقدم المحرز نحو تحقيق الهدف الخامس من أهداف التنمية المستدامة وآليات الرصد الأخرى المتعلقة بالجنسين (فريق الاستثمار الزراعي المسؤول، دائرة قانون التنمية، الجمعية الآسيوية لمصايد الأسماك).

يمكن إنشاء آلية إبلاغ يسرة (المنظمة العالمية للمزارعين)، وكذلك أدوات رصد (مبادرة الجيل القادم للقيادة المراعية للنوع الاجتماعي) ومنصة تُسهل جمع البيانات المصنفة بحسب نوع الجنس (معهد جورج للصحة العالمية) والإبلاغ بها. ويمكن الإشارة إلى ذلك في الخطوط التوجيهية، فضلاً عن تضمين أفضل الممارسات والخطوط التوجيهية بشأن الرصد وجمع البيانات (كندا).

أخيرًا، لا بد من إجراء مناقشة أقوى حول دور لجنة الأمن الغذائي العالمي، والتي ينبغي أن تقوم بالآتي: (أ) تشجيع الحكومات على استخدام الخطوط التوجيهية (معهد جورج للصحة العالمية)؛ و(ب) دعم تنفيذ ورصد الخطوط التوجيهية (Loïs Archimbaud)؛ و(ج) التأكد من توافق برامج اللجنة مع الخطوط التوجيهية (معهد جورج للصحة العالمية).

اقتصاد النظم الزراعية والغذائية -التنمية الاقتصادية والاجتماعية
www.fao.org/fsnforum/ar ▸ fsn-moderator@fao.org
منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة
Viale delle Terme di Caracalla - 00153 Rome, Italy

بعض الحقوق محفوظة. ويتاح هذا العمل بموجب الترخيص، نَسب المُصنَّف - غير تجاري - الترخيص بالمثل 3.0 منظمة حكومية دولية CC BY-NC- SA 3.0 IGO

CB9466AR/1/10.22
© منظمة الأغذية والزراعة، 2022